دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

الأوضاع الاقتصادية في بغداد إبان العهد الأخير من الخلافة العثمانية (١٨٧٣ - ١٩١٧)

أ.د. أسامة عبد المجيد العاني
أستاذ في قسم العلوم المحاسبية والمصرفية
كلية الفارابي الجامعة
بغداد – جمهورية العراق

مُلَخّص

شاع التغلغل الاقتصادي الأوروبي في العراق إبان ضعف الخلافة العثمانية في عهدها الأخير، الأمر الذي أدى إلى ريادة اندماجه بالاقتصاد العالمي كسوق لتصريف الإنتاج العالمي. هدف البحث إلى دراسة الأوضاع الاقتصادية في بغداد خلال المدة ١٨٧٣-١٩١٧. وتمثلت مشكلة البحث في معرفة تغير الحالة الاقتصادية فيها خلال مدة البحث. أشار البحث إلى حدوث تذبذب كبير في مسار النمو الاقتصادي لولاية بغداد لأسباب تتمثل في عدم وجود وتيرة ثابتة لعلاقة المركز بالأطراف، إذ طالما تغيرت بتغير السلطان أو الوالي. وظلت الصفة الغالبة للاقتصاد العراقي اقتصاد الزراعة والرعي، وعلى الرغم من السياسات الإصلاحية التي اتبعها السلطان عبد الحميد الثاني، لم يحقق الاقتصاد الزراعي للولاية سوى انتقاله من حالة الكفاف إلى حالة اقتصاد السوق. كما لم تتمكن الصناعة من مواكبة التطور، ولم تصمد أمام الواردات الأجنبية. ولوحظ تغلغل رأس المال الأجنبي وسيطرته على التجارة وغيره من الحلقات الاقتصادية للولاية، مما منع تبلور رأسمال وطني للنهوض باقتصاد الولاية.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٧ أبريل ٢٠٢١
تاريخ قبـول النشـر: ١٦ مايو ٢٠٢١

كلمات مفتاحية:

ولاية بغداد؛ الخلافة العثمانية؛ التأريخ الاقتصادي؛ التاريخ العثماني؛ تاريخ العراق الحديث

معرّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.21608/KAN.2021.232538

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:

أسامة عبد المجيد العاني. "الأوضاع الاقتصادية في بغداد إبان العهد الأخير من الخلافة العثمانية (١٨٧٣ - ١٩١٧)".- دورية كان التاريخية.- السنة الرابعة عشرة- العدد الثاني والخمسون؛ يونيو ٢٠٢١. ص ١٩٢ – ٢٠٦.

Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: usamaani@yahoo.com
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَورِيةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةُ

تزامن الوضع الاقتصادي لولاية بغداد مع ضعف الخلافة العثمانية في عهدها الأخير، وشيوع التغلغل الاقتصادي الأوروبي في العراق وبضمنه بغداد من خلال شركة الهند الشرقية وغيرها، صاحبه تطور في نشوء الجهاز المصرفي، أدى إلى المزيد من الاندماج في الاقتصاد العالمي للعراق، لا كبلد مكافئ، وإنما كتابع وسوق لتصريف الإنتاج العالمي.

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الأوضاع الاقتصادية في بغداد خلال المدة ١٨٧٣-١٩١٧. ويمكن صياغة **مشكلة البحث** في ضوء السؤال الآتي: ما هي طبيعة الحالة الاقتصادية في بغداد إبان العهد الأخير من الخلافة العثمانية للمدة ١٨٧٣-١٩١٧؟ ويتفرع عن ذلك التساؤلات الآتية: ما هي طبيعة الأوضاع الاقتصادية في بغداد بعد ترك مدحت باشا للعراق؟ ما هي التغيرات الاقتصادية التي طرأت في ولاية بغداد على وفق تغير الأحداث في المركز؟

الدراسات السابقة

محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨. من منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، يعتقد في عام ١٩٦٥، أصل الدراسة اطروحة دكتوراه للمؤلف، تم تطويرها وتعريبها من قبل المؤلف، هدفت الدراسة الى بحث التطور الاقتصادي في العراق بدراسة موضوعية، حددت العوامل والمراحل الأساسية لتدهور الإقطاع ونشوء الرأسمالية. وهدفت الدراسة الى دراسة التطور الاقتصادي في الماضي لبيان شروط الإعمار الاقتصادي، من خلال التركيز على دور التجارة الخارجية وأثرها على القطاعات الاقتصادية الأخرى.

غانم محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق،١٢٥٥-١٣٣٣هـ/ ١٨٣٩-١٩١٤. رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة الموصل، شباط،١٩٨٩، الموصل، تطرقت الرسالة الى الإدارة المالية العثمانية في العراق ١٨٣٩-١٩١٤ من حيث الإيرادات والمصروفات والنظام النقدي. وتم تناول الهيكل المالي المكون من الدفتر دار، وقلم حسابات الولاية وقلم حسابات المركز، ودائرة الدفتر الخاقاني ودائرة الويركو، مع التحريرات. وتطرقت الرسالة الى الهيكل الاداري في اللواء والقضاء، ونظام الكمارك ودائرة الرسومات وادارة الدين العام العثماني وإدارة الأراضي السنية وغيرها من الرسوم والضرائب، وأصول تنظيم الموارد المالية والميزانية والنظام النقدي والنقود في العراق والصيرفة والبنوك ومنها البنك الامبراطوري العثماني والبنك الشاهي الفارسي. وتوصلت الرسالة إلى أن النظام المالي العثماني كان على درجة عالية من التنظيم والدقة، ولكن من الوجهة التطبيقية كان يعاني من مشاكل، لعل من أبرزها الفساد والرشوة وضعف كفاءة القائمين عليه. فضلاً عن أن ما واجهته الدولة العثمانية منذ القرن التاسع عشر من مشكلات بنيوية، وتحديات خارجية من دول الغرب أسهم كل هذا في تدهور أوضاع الدولة.

ياسين شهاب شكري، ولاية بغداد: ١٨٧٢-١٩٠٩م، دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة الموصل ١٩٩٤، هدفت الدراسة تسليط الأضواء على الأوضاع الإدارية والاقتصادية في ولاية بغداد للمدة موضوعة البحث، كي يستنبط منها فهم اتجاهات وطبيعة الأحداث التي برزت في بغداد خلال العهد العثماني الأخير، وتأثيرها على مجرى حياة السكان إيجابًا أو سلبًا، فيما بعد.

بماذا تتميز الدراسة الحالية؟

على الرغم من أن دراسة محمد سلمان اقتصادية بحتة، إلا أن موضوعها يختلف عن موضوع بحثنا، إذ هدفت دراسته الى تحول الاقتصاد العراقي الى الرأسمالية وتحلل الاقطاع. أما دراسة غانم فقد تطرقت الى وصف النظام المالي من حيث طبيعة الضرائب والرسوم ونوع الإيرادات والمصروفات، دو تحليلها اقتصاديًا، وتأثير ذلك على تغير الأنماط الاقتصادية في الولاية. بينما استخدمت رسالة شكري الجانب الوصفي للتغيرات الاقتصادية والتغييرات الإدارية التي طرأت في ولاية بغداد، أبان العهد العثماني الأخير. مما يشير الى أن بحثنا يتميز عن الدراسات السابقة من حيث أهدافه ومعالجته للمدة موضوعة البحث.

هيكلية البحث

إن الإجابة على تساؤلات البحث تلزم الباحث بأن تصمم هيكلية البحث على وفق التساؤلات أعلاه، محاولاً استخدام المنهجية الاستقرائية في ضوء الوثائق والأبحاث العلمية المتوفرة في هذا المجال. وسيسعى الباحث إلى التوصل إلى بعض الاستنتاجات في موضوع البحث.

أولاً: التغيرات الاقتصادية في ولاية بغداد للمدة ١٨٧٢-١٩١٧

ظل السلطان عبد العزيز الأول على رأس الدولة العثمانية حتى عام ١٨٧٦، ثم تولى بعده مراد الخامس لمدة وجيزة، ما لبث أن تولى بعده السلطان عبد الحميد الثاني حتى خلعه في عام ١٩٠٩، ثم نصب بعده السلطان محمد الخامس حتى عام١٩١٨. شهدت ولاية بغداد العديد من الولاة الذين تعاقبوا على حكمها خلال المدة ١٨٧٢-١٩١٧، حيث بلغ عددهم قرابة الثلاثين واليًا، منهم من لم يستغرق حكمه سوى بضعة أشهر، ومنهم مَنْ أستغرق بضعًا من السنين، وسنعرج على أبرز التغيرات الاقتصادية في بغداد خلال هذه المدة من خلال تناول أبرز الأنشطة الاقتصادية في الزراعة، والصناعة والنقل والمواصلات، ثم ندرج على اندماج ولاية بغداد في الاقتصاد العالمي، وسيتم تناول أحوال المالية العامة فيها أيضًا.

١/١-الزراعة

ظل الوضع الزراعي في العراق وبضمنه ولاية بغداد، كما هو عليه، فهناك منطقتين زراعيتين هما المنطقة المطرية ومنطقة الري، ومحصولين، شتوي وصيفي. كتب القنصل العام نيكسون في عام ١٨٧٤ يقول: وفي تلك المسافة الطويلة (من البصرة إلى بغداد) لا يرى المشاهد حتى عشرين قرية، ولو أن شواطئ النهر تحوي مضارب خيام العرب[١].

أصدرت الدولة العثمانية نظام تأسيس مجلس التجارة والزراعة في كل ولاية سنة ١٨٧٥، حيث أختص القسم الأول من النظام بالزراعة ونص على أن وظيفة المجلس هو تنشيط عملية الزراعة وإصلاح البذور وعلاج الأمراض النباتية وتكثير الأصناف الجيدة من المحاصيل وبيان الصادرات والواردات من المحاصيل الزراعية في الولاية، وتم تأسيس غرفة للزراعة في كل من مراكز الولاية والسناجق والأقضية سنة ١٨٧٩ للعمل على تطوير الزراعة، كما تم تأسيس البنك الزراعي العثماني عام ١٨٨٨ لإقراض المزارعين[٢]. مما يعكس الرؤية الحديثة للسلطان عبد الحميد الثاني في تطوير الزراعة في دولة الخلافة. واستحدثت دائرة خاصة بالزراعة في الدولة العثمانية في سنة ١٨٩٣، بعد أن كانت دائرة فرعية تابعة لنظارة التجارة والأشغال العامة[٣]، وتم تعيين مديرًا للزراعة والتجارة في مركز كل ولاية، للنظر في أمور الزراعة وتسهيل إدارة التجارة وتقدير محصولات الولاية وضبط إخراجاتها وإدخالاتها، ويعين من طرف الدولة بانتخاب نظارة التجارة والزراعة[٤].

كان الهدف من السياسة الزراعية العثمانية هو الحصول على أكبر قدر من الواردات المالية. وكانت عملية استصلاح الأراضي وتنظيم شبكات الري تلقى على عاتق المتصرفين بالأراضي. وكان ثلث إيرادات الأراضي في ولاية بغداد تأتي من الأراضي السنية التي كان يغدق عليها من الخزينة الخاصة ويخدم فيها الجيش[٥]، الأمر الذي يشير إلى أن هناك تباين في الاهتمام في هذه الأراضي عن غيرها. بادرت الدولة العثمانية في تنظيم شبكات الري وبناء المشاريع اللازمة لدرء خطر الفيضانات. فقد عزم الوالي سري باشا (١٨٨٩-١٨٩٠) على بناء سدة الهندية عن طريق جلب المهندسين والأموال من العاصمة، وجمعت الأموال المطلوبة من خزينة الولاية ومن إدارة الأملاك السنية ومن كبار الملاكين، وتم الانتهاء من بنائها وافتتاحها في عام ١٨٩٠[٦].

ارتفع إنتاج التمور في عام ١٨٨٧، إلى ما يقارب الـ ٦٠ ألف طن، بينما تضاعفت صادرات التمور أربعة مرات حيث بلغت ٤٤ ألف طنا وذلك في العام نفسه، الأمر الذي يدل على أن صادرات التمور ازدادت بمعدل أعلى بكثير من إنتاجها. وفي عام ١٨٩٠ وبحسب مذكرة السير فيتال كونيه، كان مجموع إنتاج الولايات الثلاث بغداد والموصل والبصرة (عدا نجد)٣١٩ ألف طن من الحنطة، و٥١٤ ألف طن من الشعير، و١١٨ ألف طن من الرز، مع أن معدل صادرات هذه المنتجات الثلاث خلال هذه المدة كانت ٣٤٦٠٠ طن من الحنطة و٣٣٩٠٠ طن من الشعير و١٢٨١ طنا من الرز[٧]. وعليه فأنه من الواضح أن نسبة صادرات الحبوب إلى إنتاجها كانت منخفضة. بذل بعض ولاة بغداد جهودا ملحوظة لتطوير الزراعة والري في الولاية، فقد أكد الوالي عبد الرحمن باشا (١٨٧٩) في تقريره المرسل إلى العاصمة بشأن إصلاح الخطة الزراعية في بغداد، واقترح بناء السدود لخزن المياه وإستخدامها عند الحاجة، كما أشار في تقريره إلى ما تسببه الفيضانات من أضرار كبيرة في المزروعات[٨]. وقام الوالي تقي الدين باشا بفتح القنوات المائية وحث متصرفي السناجق على الاهتمام بالزراعة، وعمل الوالي نامق باشا الصغير بالإشراف على الملتزمين في استيفاء العشور من المحاصيل الزراعية، وحفر العديد من الأنهار وقام بإصلاح البعض الآخر[٩].

وفي عام ١٨٧٩ لم يكن هناك أي أثر ملموس للأعمال التي تمت فيما يخص قناة الصقلاوية، ولكي يوضع حد لهذه الحال جرت محاولة جديدة لإيجاد مجرى جديد للفرات ولسد النهر تماما الذي كان يهدد بغداد إثناء الفيضان. وفي بداية عام ١٩٠٧ حطمت السدود، وتكونت ترعة جدية قرب القناتية، وفي وقت

قصير كانت الفتحة باتساع ٢٠٠ متر وعمق المياه المنخفضة فيها ٣ أمتار، وقد تمت محاولة إغلاقها بسد من حزم الغصن. ومن المرغوب فيه لإقامة خدمة ملاحية على نهر الفرات، وسوف تصبح إعادة إقامة اتصال بين النهرين بواسطة ترعة الصقلاوية من الضرورات الملحة[١٠].

وضع الوالي ناظم باشا (١٩١٠-١٩١١)، -الذي جاء في عهد الانقلابين وعزل السلطان عبد الحميد الثاني-قضايا الري وتنظيمه في قائمة اهتمامه، وفي هذا الإطار تابع اهتمام أعمال مهندس الري البريطاني (ويليم ويلكوكس) الذي كلفته الحكومة العثمانية ممثلة بنظارة النافعة بإنجاز مشاريع الري في العراق[١١]. وأستحصلت موافقة الصدر الأعظم على القيام بالمشاريع المزعومة، وقدم المهندس ويلكوكس تقريره الذي قدر كلفة مشاريع الري المقترحة بـ(٣٠) مليون ليرة عثمانية، إلاّ أن ناظم باشا امتنع عن توقيع قائمة النفقات، إذ عدّها مبهمة وغامضة. وقد لخصت الدائرة الإدارية التابعة لإدارة الصدر الأعظم قضية المهندس ويليكوكس، بأن المهندس المذكور قد أحال المشروع إلى متعهد انكليزي آخر، الأمر الذي اعترضت عليه الحكومة العثمانية، فأخذت التعهدات اللازمة عليه بعدم إحالته إلى أي جهة، ووضعت لجنة في بغداد للإشراف على ذلك[١٢].

لم ينفذ من مشاريع ويلكوكس سوى مشروع سدة الهندية على نهر الفرات الذي نال الأولوية

بالنظر لخطورة الحالة في تلك المنطقة، أما بقية مشاريعه التي اقترحها فلم ينفذ منها شيء بالنظر للعجز المالي الذي كانت تنوء به مالية الدولة العثمانية من جهة، ولقيام الحرب العالمية من جهة أخرى. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أن رؤساء العشائر في منطقة الجزيرة في عهد الوالي ناظم باشا قد استخدموا مكائن الحراثة الأهلية بدلا من الحكومية في بعض الأحيان بسبب ارتفاع أسعار الأخيرة، وأن ناظم باشا عرض الأراضي الأميرية للبيع بشروط محددة.

من الملاحظ ازدياد سكان الريف خلال المدة ١٨٦٧-١٩٠٥ من مليون نسمة إلى ما يقارب المليون والثلث نسمة، بمعدل نمو سنوي يبلغ ٣,٤%، مما يمكن اعتباره كمؤشر عام لنمو الإنتاج الزراعي. ومع أن المعلومات المتوفرة تشير إلى محدودية الأراضي الزراعية إلا في المدن الكبيرة وما حولها مثل بغداد والبصرة والموصل وبعقوبة، إلا أن المساحة المزروعة قد ازدادت في منطقتي الري والمطر إلى ما يعادل ١٦١٣٠٠٠ دونما قبل الحرب العالمية الأولى[١٣]. وجهت الحرب العالمية الأولى ضربة مخربة إلى الزراعة العراقية، بسبب اشتداد المعارك في أراضي زراعة الحبوب، وبشكل خاص في منطقة الري، كما أن الإنتاج الزراعي لم يتحسن وضعه[١٤]. يظهر مما سبق أن الإنتاج الزراعي خلال تلك المدة قد تحول من صفة الاقتصاد الطبيعي إلى الاقتصاد القائم على تلبية حاجة السوق والحصول على الربح.

٢/١-الصناعة

تحت ضغط المنافسة الأجنبية، كان على صناعة النسيج اليدوية، أما أن تتطور أو تتلاشى تدريجيًا. لذلك بذلت الجهود في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن الحالي، لاستيراد الأنوال اليدوية الأوروبية لتحل محل الأنوال المحلية، خاصةً بالنسبة إلى صناعة السلع الحريرية. وبحلول عام ١٩٠٧، انخفض عدد الأنوال اليدوية في بغداد إلى ٩٠٠ نول، تنتج خمسة ملايين ياردة من الأقمشة القطنية ونصف مليون ياردة من الحرير والأصواف[١٥]. وقد كتب القنصل البريطاني في بغداد عام ١٩٠٨ الآتي[١٦]: (تشكلت شركة صغيرة لتشجيع وتنظيم صناعة الحياكة بواسطة الأنوال اليدوية، ويقال إنها تعمل بصورة جيدة جدا... أن هذه الأنوال تنتج الحرير والسلع القطنية)[١٧]. إلاّ أن نجاح هذه المحاولات كان محدودًا، فلم يمض عقدًا من الزمن حتى انقرضت صناعة النسيج في بغداد. واختفت الأنوال اليدوية غالبًا في بغداد بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن الحرف الأخرى ظلت موجودة مثل صناعة الأحذية وصناعة الصابون وصناعة السجاير إلى وقت أكثر تأخرًا[١٨].

وفي المقابل نهضت الصناعات التي تقوم على تجهز المواد الخام للتصدير، هما صناعة كبس الصوف وعمل صناديق التمور. وفي عام ١٨٨٩ كانت هناك شركتان بريطانيتان لكبس الصوف، هما مؤسسة لنج وشركاؤه التي كانت تمتلك مكبسين بخاريين يستطيعان كبس ١٤٢٨٤ بالة في السنة، وشركة دارلي واندروز ووايز، التي كانت تملك مكبسين مائيين بقدر ١٥ ألف بالة. وذلك إضافة إلى المكابس اليدوية العديدة[١٩]. كما وجدت صناعات للطابوق، بدأت في سبعينيات القرن التاسع عشر خاصة مع الاتجاه نحو إنشاء الدوائر الحكومية والمدارس والمباني الخاصة بالقناصل الأجنبية ودور أشراف المدن وغيرها. وانتشرت معظم صناعة الطابوق في بغداد، وكانت توجد فيها (٢٥) كورة، وتقع هيمنتها تحت ملك المسيحيين واليهود في بغداد[٢٠]. وانتشرت صناعة الكاشي في مدن النجف وكربلاء التي عمل فيها الإيرانيون، كما وجدت مثل هذه الصناعة في بغداد[٢١].

في عام ١٨٨١ استوردت حكومة ولاية بغداد ماكينة لصناعة الثلج سميت (البوزخانة) وتم تنفيذها في شريعة الميدان ببغداد، يتم فيها صناعة الثلج على شكل صفائح وكان معظم

الإنتاج يذهب إلى دور الموظفين والقادة. وانتشرت بعض المصانع الخاصة الحديثة في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين وبشكل رئيس في بغداد، إذ توسعت المعامل الخاصة بطحن الحبوب، وأشارت صحيفة الرقيب إلى وجود عدة مكائن في محلة قاضي الحاجات وسوق الشورجة تعمل بالنفط لطحن الحبوب وتقشير الرز، كما أسس معملاً لصناعة الدقيق والمعكرونة عام ١٩٠٨[٢٢]. وتحت تأثير زيادة الواردات من المنتجات النمساوية البراقة، طويت صفحة صناعة الأواني النحاسية المحلية، وحلت الأحذية الأوروبية محل منتجات الاسكافيين المحليين، وهلم جرا. وعانى الإنتاج الحرفي من النفط والإسفلت في مندلي وهيت وغيرها أزمة حادة، ونتيجة العجز في مواجهة منافسة نفط باكو وأمريكا، توقف إنتاج النفط في آبار مندلي في عام ١٩٠١، وكان إنتاجها يرسل من قبل إلى بغداد[٢٣].

٣/١-النقل والمواصلات

أجرى بعض الولاة تحسينات على خطوط النقل، في ضوء التنامي السكاني ومتطلبات توسع المدن، حيث أسس نامق باشا الملقب بالصغير (١٨٩٩-١٩٠٢) شركة نقل بالعربات تجرها الخيول، وسيرت بانتظام بين بغداد وبعض المدن القريبة منها، كالحلة وكربلاء وسامراء وبعقوبة، أطلق عليها (الكومبانية). واشتركت في تأسيسها بعض الأسر البغدادية وكبار تجارها، كعارف أغا وآخرين. كما أوعز الوالي إلى مدرسة الصنايع ببناء جسر جديد في بغداد، أكبر حجمًا ومتانة من الجسر السابق. وأطلق عليه (جسر بغداد) وقد أفتتح سنة ١٩٠٢[٢٤]. تمت لإشارة إلى توقف النقل النهري لوجود بعض الصعوبات، ولم تعد له الحياة حتى عام ١٨٨٠، وتم تحسين الطريق ومن ثم السير فيه عام ١٩١١، حيث أشترت السنية العثمانية إدارة عمان العثماني عام ١٩٠٤ بعد أن كانت تابعة لنظارة البحرية في إستانبول.

أضافت الإدارة السنية باخرتين فخمتين إلى البواخر الأربعة الموجودة، وتمت إدارتها بكفاءة عالية، وعقب خلع السلطان عبد الحميد الثاني في سنة ١٩٠٩، ومصادرة أملاكه ألحقت بنظارة النافعة، وصار تعرف بـ (الإدارة النهرية العثمانية)، وتمت إضافة باخرتين أخريين عام ١٩١٠ ليصبح عددها ٨، إلا أنه سرعان ما عادت الأحوال السيئة لهذه الإدارة لأسباب منها سوء الإدارة وانتشار الفساد[٢٥]. حاولت شركة لنج وبمساعدة السفير البريطاني في إستانبول الاستيلاء على بقية البواخر التابعة للشركة عن طريق تقديم اقتراح لدمج الشركتين، وبامتياز لمدة ٧٥ عامًا، عارض النواب العراقيون وبعض النواب العرب هذا الاتفاق، إلّا ان مجلس المبعوثان وافق بالأغلبية، وعارض السكان في بغداد هذا الاتفاق، ونظمت المسيرات الشعبية ضد ذلك، وأمام إصرار الجماهير واندلاع الحرب العالمية الأولى تم إلغاء هذا الاتفاق[٢٦].

واصلت خطوط البرق تمددها في ولاية بغداد، حيث تم إيصالها إلى مدينة النجف في سنة ١٨٩٣، فمدن الكوت وبدرة ومندلي. وفي نهاية القرن كانت جميع المدن المهمة تقريبًا ترتبط بوسيلة الاتصال مع مركز الولاية ومع بعضها. كما ربطت بغداد بأوروبا بخط برقي يمر عن طريق حلب في السنوات الأولى من القرن العشرين[٢٧]. بلغت المساحة التي تغطيها خطوط التلغراف في سنة ١٩٠١ في الولاية ١٢٤٠ كيلومترا. وكانت استخدامات الناس للتغراف أكثر من البريد خاصة بعد انتشار مراكز الخطوط في المدن المختلفة وسهولة الاتصال عن طريقه وخصوصًا للتجار[٢٨].

أما بالنسبة لدوائر البريد فقد انتشرت في العديد من المدن والمناطق التابعة لولاية بغداد، خاصةً التي تقع على طرق المواصلات، وقد ازدادت تلك الدوائر بشكل كبير بعد توقيع الدولة العثمانية اتفاقية البريد العالمية في سنة ١٨٧٨، وحدث تنافس كبر بين دوائر البريد العثمانية ودوائر البريد البريطانية التي أنشئت في عام ١٨٦٨ في بغداد والبصرة. غير أن المنافسة لم تستمر بعد تخلي دوائر البريد البريطانية عن عملها فيما بعد[٢٩]. على أن الخدمات البريدية كانت بحلول عام ١٨٩٠ خدمات متكاملة تشمل نقل الرسائل والطرود والنقود وغيرها إلى مختلف الأنحاء، على وفق التعريفة المحددة من قبل الاتحاد البريدي الدولي[٣٠].

وكانت إدارة الولاية تابعة للمديرية العامة للبريد والبرق في إستانبول، وهي إحدى دوائر نظارة النافعة (الأعمال العامة)، ولكنها أصبحت في أواخر العهد العثماني تتبع نظارة مالية الدولة. وتتلقى إدارة بغداد تعليماتها من مديرية إستانبول العامة، ولها ميزانية خاصة، وقد بلغت واردات البرق والبريد في عام ١٩٠٧ أكثر من مليونين قرش، يخصم منها مصروفات الدائرة ورواتب موظفيها، ويبعث بالفائض، الذي كان يصل أحيانًا إلى مليون ونصف المليون قرش، إلى إستانبول[٣١]. ومما هو جدير بالذكر أن الاتصالات الهاتفية قد دخلت إلى الولاية بعد حلول العهد الدستوري، وارتبطت بغداد في أوائل عام ١٩١٢ عن طريق (الهاتف) بمدينة الكاظمية ثم جرى مد أسلاك للهاتف بين مدينة بغداد ومدينة بعقوبة، وبين مدينتي النجف والكوفة في سنة ١٩١٣[٣٢].

١/٤-الإندماج في الاقتصاد العالمي

تطورت التجارة النهرية في ولاية بغداد بعد افتتاح قناة السويس، ومع عدم توفر إحصاءات دقيقة عن حجم الصادرات من ولاية بغداد إلى الخارج عن طريق ميناء البصرة بفعل التداخل الكبير بينها وبين صادرات الولايات الأخرى، إلا أنه يمكن ملاحظة الزيادة الكبيرة الحاصلة في الصادرات العراقية التي كانت تجارة ولاية بغداد تمثل الغالبية العظمى منها، فقد بلغ معدل مجموع الصادرات العراقية 150 ألف دينارًا للمدة ١٨٧١-١٨٦١ سنويًا و1.05 مليون دينارًا سنويًا للمدة ١٨٨٠-١٨٨٧ و2.9 مليون دينارًا سنويًا للمدة ١٩١٢-١٩١٣[٣٣]. اشتملت صادرات الولاية على المنتجات الزراعية والحيوانية المحلية أو المستوردة من المناطق المجاورة لغرض إعادة تصديرها.

أما البضائع القادمة من الخليج العربي فتنقل غالبا من البصرة إلى الحلة، ومن هناك تنقل برا إلى بغداد، وهي تتخذ هذا الطريق لسهولة الإبحار في الفرات شمالاً أكثر من الإبحار في دجلة. وعند دخول بغداد، تدفع البضائع التي تخص أهالي البلاد٨,٥% ضريبة مهما كان مصدرها، إذا كانت مصنفة ك(بضاعة ثقيلة)، و٥% إذا كانت مصنفة بضاعة ثمينة، وتفرض الرسوم وفق الأسعار السارية. أما (البضائع الثقيلة) فتشمل المعادن، والبن، والتبغ، والفلفل، والسكر، أي بعبارة أخرى كل البضائع ذات الحجم الكبير. أما (البضائع الثمينة) فتشمل الأقمشة بغض النظر عن نوعها أو قيمتها. ويدفع الأوروبيون ٣% على جميع أنواع البضائع[٣٤].

وتمثلت التجارة البرية للولاية في الصادرات والواردات وتجارة الترانسيت أو إعادة التصدير، مع ولاية الموصل ومناطق الأناضول وبلاد الشام بالإضافة إلى إيران ومناطق نجد والسواحل الخليجية الشرقية، التي ارتبطت بشبكة من الطرق البرية القديمة. وقد حققت الصادرات العراقية والتي مثلت غالبيتها ولاية بغداد – كما أشرنا-نموًا مضطردًا خلال المدة ١٨٦٤-١٩١٣، بلغ حوالي ١٩%. وكما مبين في الجدول (١). وتختلف الكميات المصدرة من سنة إلى أخرى تبعا للظروف الطبيعية كارتفاع مناسيب المياه والفيضانات أو قلة الأمطار بالإضافة إلى صعوبة الملاحة النهرية في بعض المواسم كموسم الصيف. وموقف العشائر من السلطة في منع التصدير. أما فيما يخص قيم الاستيرادات فسيتم توضيحها في الجدول (٢). حيث يلاحظ بداية تفوق قيم إجمالي الاستيرادات على الصادرات منذ بداية المدة ١٨٨٨ -١٨٩٥، كذلك يلاحظ تزايد معدلات النمو السنوي للاستيرادات منذ بداية المدة ١٨٩١-١٩٠٣.

منح الباب العالي حصانة دبلوماسية للدبلوماسيين البريطانيين وذلك في عام ١٨١٢، وأذن

لهم بالتنقل بين بغداد والبصرة[٣٥]، الأمر الذي ساعد على زيادة التغلغل الأجنبي في العراق وفي ولاية بغداد. صدرت العديد من القوانين من الدولة العثمانية في السنوات ١٨٦١، ١٨٦٩، ١٨٨٥، وعدل القانون الأخير في١٩٠٠، والتي نظمت عمليات التنقيب واستثمار المعادن في الولاية[٣٦]. اشتملت الثروة المعدنية في ولاية بغداد على الإسفلت (الغار) والنفط والفحم الحجري والكبريت والملح والبورك، فيما كانت المعادن الأخرى كالحديد والنحاس والذهب والفضة تستورد من الخارج[٣٧]. وكانت مكامن معادن الولاية في منطقتين رئيسيتين هما هيت ومندلي.

حرص السلطان عبد الحميد الثاني على حصر عمليات التنقيب واستخراج النفط به، لذلك ضمنها لخزينته الخاصة، وأصدر عددًا من الفرامين السلطانية في السنوات ١٨٨٨ و١٨٩٨ و١٩٠٣، حصرت امتيازات التنقيب من النفط في ولايتي بغداد والموصل بالخزينة السلطانية الخاصة[٣٨]. إدراكًا منه لأهمية هذا المعدن ودوره المستقبلي في الاقتصاد العالمي، إلاّ أن ذلك لم يرق إلى الشركات الأجنبية التي تكالبت على النفط فيما بعد.

في نهايات القرن التاسع عشر وجد السلطان عبد الحميد الثاني نفسه بشكل عام يتعامل مع عالم الأعمال الذي يعتمد على البترول بشكل أساسي، من خلال الاستكشافات النفطية في ولايتي بغداد والموصل. ووجد نفسه مضطرا لتنظيم كل أعماله في هاتين الولايتين بغية الاستفادة القصوى من هذه الاكتشافات وبدأ يتحول إلى تعامل جديد مع حكومات الغرب البريطانية والفرنسية والأمريكية ومع الإدارات المحلية القائمة على النظام العثماني التقليدي[٣٩]. سعت الحكومات الغربية إلى نقل ملكية الامتيازات بين ما هو موجود في ولايات الدولة العثمانية ونقلها إلى ملكية الشركات الغربية الجديدة وتقسيمها فيما بينهم على أساس اتفاقيات الامتيازات وغيرها. وبالتالي ستعطي لنفسها الحق بعد إقرار نقل الملكية بالتصرف كيفما تشاء لتلك الأطراف المتنفذة الجديدة في ظل قوانين تصنعها في ضوء تلك المرحلة[٤٠].

ومن أجل مجابهة تلك السياسة قام السلطان عبد الحميد الثاني بتحويل الأراضي التي ليست لها أصحاب موثوقون إلى أملاك الخزينة العثمانية أو ما يعرف بالخزينة السلطانية أو القائمة المدنية، أي أن تكون تلك الأراضي الواسعة التي فيها النفط في كركوك والقيارة من أملاك السلطان عبد الحميد

الثاني ليمنع حق الامتياز للشركات الغربية. ومن هنا جاءت مسالة نقل "ملكية" الامتيازات لتصنع صيغة جديدة في مبدأ التعامل السياسي العثماني النفطي مع الغرب، إذ إن المنطق السائد هو نقل الملكية من شخص لآخر كان بالبيع أو الورث أو الهبة أو أية وسيلة قانونية لانتقال الملكيات الأخرى[٤١].

ومن هنا أراد الغرب وبشدة تنفيذ مسالة نقل "ملكية" الامتيازات لتصنع صيغة جديدة في مفهوم التعامل الغربي مع الدولة العلية لنقل الملكية بأسلوب لا يقوم على المنطق السائد. لكن في هذه العملية أرادت الشركات انتقال ملكية الامتيازات المختلفة في ولايتي الموصل وبغداد من الأراضي والمصادر الطبيعية من العثمانيين إلى الشركات الغربية حسب آلية جديدة لانتقال الملكيات والتي ستصبح فيما بعد بصورة غير ظاهرة هي المالك والحاكم الجديد[٤٢].

يتضح من ذلك أن سياسة السلطان عبد الحميد النفطية، تمثلت في عدم منح الامتيازات للشركات الغربية بالمعنى السابق أي تملك أو تمليك أراضي النفط في كركوك والموصل، لان هذه الأراضي هي ملك للدولة العلية، وبالتالي فالسلطان رغب بإيجار تلك الأراضي للشركات مقابل عوائد سنوية يتم الاتفاق عليها مع الشركات النفطية وتبقى ملكية الأراضي لأصحابها الشرعيين، مستندًا في ذلك إلى الفقه الحنفي في أحكام الإيجار.

وفيما يخص **النشاط المصرفي**، فقد تمت الإشارة إلى أن بغداد ظلت بعيدة عن النشاط المصرفي، واقتصرت عمليات التمويل والإقراض على نشاط الصرافين، الذي اقترن باليهود، وكان نظام الصيرفة يتم على وفق ما أتفق عليه الصيارفة ضمن نطاق نقابة الصيارفة التي عهد في إدارتها إلى الصراف باشي، والذي كان يهوديًا في أغلب الأوقات[٤٣]، مكنهم من ذلك استحواذهم لرأس المال واحتكارهم لعمليات الإقراض، والترابط الحميمي مع أبناء جلدتهم حتى في خارج العراق كالهند وأوروبا، وهو ما مكنهم من الحصول على المال حال احتياجهم إليه، وتوظيف الكمبيالات والأدوات المالية الأخرى في تعاملهم التجاري، وأتسع نشاطهم المصرفي حتى بات يعمل تحت إمرة الصراف عدد من الموظفين وبضمنهم النساء، بل أنهم وظفوا عمالا ليقوموا باستقبال الأجانب عند مداخل الأسواق[٤٤]. كما وجد وبدرجة أقل عدد من الصيارفة من المسيحيين، بالإضافة إلى عدد من الإيرانيين المحترفين الذين كانوا يتعاونون مع الصيارفة في مجال تزييف العملة وتهريبها.[٤٥]

يعود تأخر ظهور المصارف في الإمبراطورية العثمانية إلى عوامل فقهية تتعلق بالربا، الأمر الذي حضرته الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار، الأمر الذي كان يعني انخفاض مستوى دخول الأفراد وبالتالي مقدار ادخارهم، أضف إلى ذلك عدم ثقة السكان بالحكومة، مما جعلهم يدخرون أموالهم في بيوتهم. ومع أن البنك الإمبراطوري العثماني أسس في لندن عام ١٨٦٣ برأسمال قدره (عشرة ملايين جنيه إسترليني)، إلاّ أنه لم يفتح فرعا له في ولاية بغداد حتى آب ١٨٩٣، ثم فتح فروعًا في ولايتي البصرة والموصل عام ١٨٩٤. غير أن فرع بغداد كان أكثر كفاءة، إذ أظهر قدرة كبيرة في السوق المالي لولاية بغداد، بحيث ازدادت دورة رأسماله السنوية عن نصف مليون ليرة سنويًا، وهو مجموعة (أنكلو –فرنسية). عمل البنك كوسيط أمين في علاقات التجار المحليين مع أوروبا، من حيث بيع منتجاتهم في الأسواق الأوروبية، كما أصبح بإمكان أصحاب المصانع الغربية إقامة علاقات مباشرة مع التجار المحليين.

جدول (١)

نمو المجموع الإجمالي لقيم تجارة التصدير في العراق للمدة ١٨٦٤-١٩١٣[٤٦]

المدة	قيمة الصادرات بآلاف الدنانير	نسبة قيمة الصادرات إلى قيمتها في سنة الأساس (%)	معدل النمو السنوي (%)
١٨٦٤-١٨٧١	١٤٧	٥	١٨,٨
١٨٧٣-١٨٧٩	٥٨٣	١٩,٧	٧,٢
١٨٨٠-١٨٨٧	١,٠٢٥	٣٥	٢,٩
١٨٨٨-١٨٩٥	١,٢٧٢	٤٢	١,١
١٨٩١-١٩٠٣	١,٣٩٠	٤٧	٤,٢
١٩٠٤-١٩١١	١,٩٤٥	٦٥,٧	
١٩١٢-١٩١٣	٢,٩٦٠	١٠٠	

جدول (٢)

نمو المجموع الإجمالي لقيم تجارة الاستيراد في العراق للمدة ١٨٦٤-١٩١٣[٤٧]

المدة	قيمة الاستيراد بآلاف الدنانير	نسبة قيمة الاستيراد إلى قيمتها في سنة الأساس (%)	معدل النمو السنوي (%)
١٨٦٤-١٨٧١	٢٩٠,٦	٨,٤	٦
١٨٧٣- ١٨٧٩	٤٦٤,٥	١٢,٤	٥,٧
١٨٨٠- ١٨٨٧	٧٢٤,٨	٣٠,٩	٥,٨
١٨٨٨- ١٨٩٥	١٤٧٥,٥	٤٢,٦	-1.3
١٨٩١-١٩٠٣	١٢٥٧,١	٣٦,٢	٤,٢
١٩٠٤-١٩١١	٢١٥٠,٤	٦٢	6.9
١٩١٢-١٩١٣	٣٤٦٧,٥	١٠٠	

ومن الجدير بالذكر، أن البنك الإمبراطوري العثماني، سبقه فتح فرع للبنك الشاهنشاهي الإيراني في ولايتي بغداد والبصرة للمدة ١٨٩٠-١٨٩١، إلا أن نشاطهما لم يستمرا طويلاً، إذ أغلق الفرعان بعد الاتفاق مع البنك الإمبراطوري العثماني سنة ١٨٩٣ لقاء مبلغ تقاضاه البنك الشهنشاهي الفارسي شريطة عدم قيام البنك الإمبراطوري العثماني بفتح فروع له في إيران[٤٨]. كما افتتح البنك الشرقي المحدود، وهو مؤسسة بريطانية أسست في لندن عام ١٩٠٩، فروعا له في العراق، بدأ بفرع له في بغداد عام١٩١٢ برأسمال بلغت قيمته (١٥٠) ألف دينارا[٤٩]، وأوكلت له فيما بعد جميع الأعمال الحكومية والمصرفية حتى تأسيس مصرف الرافدين[٥٠].

وبالنسبة إلى معدلات الفائدة السائدة، في عام ١٩١١ (بات رأس المال المستثمر في الأعمال المحلية الذي كان يربح من قبل ٩% لا يستطيع الآن أن يحصل على أكثر من ٦ أو٧%. وكان التأمين أيضًا محدودًا، وفي عام١٩٠٠ كانت هناك شركة واحدة تعمل في بغداد، هي شركة سويسرية تعمل في التأمين البحري. وذكر جورج لويد وجود شركتين أمريكيتين في بغداد عام ١٩٠٨[٥١].

١/٥-المالية العامة

طرأت العديد من التغيرات على النظام الضريبي في الدولة العثمانية، فقد استحدثت في أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر نظارة الأعشار والأغنام، واستمرت في عملها كدائرة تابعة لمحاسبة ولاية بغداد لمدة عشر سنوات. وكانت وظيفتها جباية ضرائب الإنتاج الزراعي، وجزء من ضريبة الحيوانات، وهو الجزء الخاص بضرائب الأغنام[٥٢]، ثم ألغيت فيما بعد. كما أسست في العام ١٨٩٣ مديرية الوريكو (ضريبة البيوت)، وهي ضريبة تفرض على البيوت والأكواخ وبيوت الشعر العائدة للعشائر البدوية.[٥٣]

صدر قانون تنظيم الميزانية في ٣٠ جمادي الآخر ١٢٩١هـ / ١٨٧٤-١٨٧٥، حيث نصت بنود القانون على أن يتم تحرير الميزانية في بداية شهر كانون الأول من كل سنة وفي كل ولاية وبإشراف لجان متخصصة من موظفي المالية مع بيان أنواع الإيرادات المستحصلة والمصروفات المنفقة، ويقوم الولاة بإرسال تفصيلات الميزانية وفوائضها المتبقية إلى الدولة[٥٤]. لم تتسم ميزانية ولاية بغداد بالضبط في السنوات الأول من وضعها، بل عانت من تكرار الأرقام نفسها لسنوات متعاقبة، إضافة إلى اشتمالها لبيانات الأقسام الإدارية التابعة إلى البصرة والموصل. بلغت إيرادات الميزانية في كل من السنوات ١٨٧٥ و١٨٧٧ ما يعادل (٦٤٨٤٥٥٠٠) قرشًا، أما المصروفات فقد بلغت ما يعادل (٢٨٥٨٩٥٠٠) قرشا[٥٥].

جدول (٣)[٥٦]

ميزانية ولاية بغداد للمدة ١٨٩٣-١٩٠٧ (قرش)

السنة	الإيرادات	النفقات	العجز أو الفائض
١٨٩٣	٢٤٨٢٢٦١٢	غير متوفر	
١٨٩٤	٢٢١٨٢٨٧٩	غير متوفر	
١٨٩٥-١٨٩٦	٢٣٣٤٢٢١٦	٢٠٦٨١٠٧٧	+
١٨٩٨	٢٨٤٥٧١٥٠	٢٢٧٤٣٩٥٢	+
١٨٩٩	٢٦٤٠٧٠٣٤	٢٦٣٠٦٧٣٦	+
١٩٠٠	٢٦٥٣١٢٨٤	٢٦٥٣١٢٨٤	صفر
١٩٠١	٢٢٩٠٣١٣٢	٢٤٧٤٩٦١١	-
١٩٠٣	٢٣٣٠٩٩٢٠	٢٥٢٢٠٢٦٠	-
١٩٠٦	٢٣٢٥٠٠٠٠	٢٦٥٧٢٧١٤	-
١٩٠٧	٢٤٠٨٣٠٠٠	٢٦٥٧٢٧١٤	-

إن المتفحص لميزانيات ولاية بغداد للمدة ١٨٩٣-١٩٠٧، يجد أن الميزانية ظلت في حالة فائض لصالح الإيرادات حتى نهاية القرن التاسع عشر. إلا أن السنوات ١٩٠١-١٩٠٧ عانت الميزانية العامة من العجز، الذي كان يغطى من قبل خزانة الدولة عن طريق فرع البنك الامبراطوري العثماني في بغداد (جدول ٣).

ويعزى سبب العجز إلى الإنفاق التي مارسته حكومة الولاية في مجابهة الكثير من ثورات العشائر، بالإضافة إلى التوسع الحاصل في تغلغل الدوائر الحكومية إلى المناطق البعيدة من سلطتها، الأمر الذي تتطلب إستحداث دوائر حديثة واستدعى مرتبات جديدة لأعداد الموظفين الجدد، إضافة إلى النفقات العسكرية المختلفة. ولا يخفى ما كان يقوم بهم وظفوا الدوائر الحكومية من عمليات إختلاس الأموال لمصالحهم وتحت عنوان المصروفات الخاصة بدوائرهم[٥٧].

اكتسبت الإدارة المالية في عهد ناظم باشا وما يتعلق بها من تنظيم أساليب العمل وطرق جباية الأموال العامة، ومواطن صرفها، اهتماما بالغا. وكانت مهمة استيفاء الديون المستحقة للولاية على الأشخاص والحكومات المجاورة في مقدمة اهتماماته. فقام بإبلاغ نظارة الداخلية العثمانية ونظارة الخارجية لغرض الاتصال بالحكومة الإيرانية والطلب منها «تسديد ما بذمتها من ديون[٥٨]. ونظرًا لأهمية دوائر «الرسوم» (الكمارك)، ولغرض تدعيم أسس هذه المديرية، وتنظيم عملها فقد حرص الوالي ناظم باشا على تطبيق التعليمات المتعلقة بتنظيم عمل الكمارك، فأصدر أمره بنشر الأوامر والتعليمات الواردة من (مديرية الرسومات العمومية) في الصحف المحلية، والالتزام بما جاء فيها. وفي إطار المنهج الإصلاحي الذي سارت عليه الولاية في عهد ناظم باشا فقد تم توحيد سعر الليرة العثمانية وكان الغرض منه هو مواجهة المشاكل المالية التي صاحبت اختلاف سعر الصرف لدى التجار عنه لدى أصحاب الأصناف من الحرفيين والكسبة وغيرهم[٥٩].

جدول (٤)

إجمالي تجارة بغداد[٦٠]

للمدة ١٨٧٤ – ١٩١٢ (بالجنيه الاسترليني بالآلاف)

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	حالة الفائض	السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	حالة الفائض
١٨٧٤	٨٧٧	٨٧٣	+	١٩٠٠	٦٣٩	١٤٩٥	_
١٨٧٥	٢٣٠	٢١١	+	١٩٠١	٥٥١	١٤٣٩	_
١٨٧٦	٢٠٨	٢٧٦	_	١٩٠٢	٥٧٥	١٩٨٤	_
١٨٧٧	٢٩٥	٤٥٢	_	١٩٠٣	٧٢٣	١٩٢٤	_
١٨٧٨	٤٢٦	٤٦٣	_	١٩٠٤	٦٠٧	٢٠١٤	_
١٨٨٧	٢٩٥	٧٦٢	_	١٩٠٥	٦٩٦	١٦١٠	_
١٨٨٨	٤٨٤	٨١٣	_	١٩٠٦	٨٤٧	١٨٥٨	_
١٨٩٠	٥٢٥	٧٦٠	_	١٩٠٧	٧١٠	٢٣١٢	_
١٨٩١	٤٧٦	٩١٥	_	١٩٠٨	٥٥٦	١٩١٢	_
١٨٩٢	٢٨٦	٨٤٧	_	١٩٠٩	٧٦٥	٢١٥٣	_
١٨٩٦	٦٠٤			١٩١٠	٨٥٤	٢٧٣٦	_
١٨٩٧	٥٢٣	١١٨٣	_	١٩١١	٧٤٧	٢٦٦١	_
١٨٩٨	٦٣٨	١٢٧١	_	١٩١٢	٩٨١	٢٨٢٣	_
١٨٩٩	٦٦٢	١٤١٧	_	١٩١٣	٧٥٦	٢٩١٤	_

ثانيًا: تقويم الأوضاع الاقتصادية لولاية بغداد للمدة (١٨٣١-١٩١٧)

سنحاول قدر المستطاع تحليل الأوضاع الاقتصادية لولاية بغداد خلال تلك المدة من خلال استعراض واقع القطاعات الاقتصادية الأساسية للولاية والمتمثلة بالزراعة والتجارة والصناعة، ومن ثَمَّ التغلغل الأجنبي.

١/٢-القطاع الزراعي

ظل القطاع الرائد والسائد في اقتصاد العراق ككل وفي ولاية بغداد على وجه الخصوص هو القطاع الزراعي، وقد أظهرت الوقائع التأريخية التي بينت فيما مضى من البحث، معاناة هذا القطاع من مشاكل مختلفة. فقد أورد الباحثون بأن الهدف الأساس من توزيع الأراضي كان في الغالب هو بناء مجد شخصي للوالي (كما في عهد الوالي مدحت باشا)، وللحصول على عائدات لتمويل الخزينة المركزية[٦١]. يدل على ذلك عدم إشارة

الصرفيات الخاصة بالميزانية إلى أية أموال منفقة على الأمور الزراعية سوى ما دفع من مرتبات مأموري الأعشار والويركو، وكذلك نظام الالتزام الذي طبق من القرن السادس عشر. وحتى النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث منح الملتزمون سلطة جباية الضرائب في إقليم معين مقابل مبلغ محدد يدفع مقدمًا إلى خزينة الدولة. الأمر الذي ساهم في تكوين شريحة اجتماعية جديدة نجحت تدريجيًا في الحصول على عائدات ضخمة، وفي ضم المزيد من الأراضي العامة إلى الحيازات الخاصة.

ومع غياب الرقابة الإدارية لجأ الملتزمون إلى كل الوسائل المتاحة لهم لزيادة ثروتهم، وأفضى كل ذلك إلى تحويل سكان الريف من فلاحين إلى أقنان أرض حقيقيين. وأدت ندرة وسائل الدفع النقدي إلى النمو المتزايد للضرائب العينية. ونمو واتساع المسؤولية الجماعية التكافلية عن أداء الضرائب بين سكان الريف بسبب صعوبة التعامل الفردي للدولة. كما أدى تقسيم شبكة جباية الضرائب بين المتعهدين والاعتماد على السلطة الكاسحة لأمراء الإقطاع إلى الحد من سلطة الدولة المركزية وإضعافها وإلى تحويل هذه الشرائح إلى قوى حاكمة لها مصلحة في النظام الاقتصادي والاجتماعي القديم. أضف إلى ذلك بروز ظاهرة الملاك الغائبين، وما يرتبط به من إهمال للأرض، وإفقار الفلاحين وتدهور عام في الإنتاجية الزراعية[٦٢].

أما التعهدات الواردة في الخط الشريف ١٨٣٩ والخط الهمايوني ١٨٥٦ والخاصة بإنهاء استغلال الفلاحين من قبل متعهدي الضرائب. وملائمة الضرائب مع حاجيات الإنتاج والتجارة وجعل الخدمة العسكرية عامة. فقد بقيت كلها حبرا على ورق. وكما هو حال أي إصلاح فوقي فان التنظيمات العثمانية قد فشلت في تقويض مصالح الطبقة الإقطاعية التي كان وجودها يعتمد على استمرار النظام الاقتصادي-الاجتماعي التقليدي. وكانت تعارض بضراوة أية تغييرات سياسية أو قانونية يمكن أن تعرض وضعها للخطر[٦٣].

وحتى قانون الأراضي العثماني لسنة ١٨٥٨، والذي لم يطبق عمليا إلا في عهد الوالي مدحت باشا، فقد هدف إلى العمل على تقويض النظم القبلية عن طريق بناء الملكيات الصغيرة في الريف، ويقوم هذا البناء على أساس فصل الفلاح عن العشيرة وارتباطه بالشيخ بمنحه حق التصرف في الأرض. أما الهدف الاقتصادي للقانون، فهو الهيمنة على عدد كبير من صغار الملاك، الأمر الذي يساعد على فرض الضرائب وعلى جبايتها أيضا ويحقق أكبر قدر ممكن من الواردات العامة، وبذلك تم بيع الأراضي الأميرية لأفراد القبائل بأقساط متواضعة يسهل على المشتري دفعها[٦٤]. ونتيجة لذلك فإن كثيرًا من رؤساء الفروع هؤلاء قد أصبحوا (أو أصبح أبناؤهم) بمرور الزمن مزارعين يعملون لحسابهم في أراضيهم الخاصة بهم. ومن هنا نشأ في مناطق هذه العشائر ما كان عبارة عن ظاهرة جديدة بالنسبة للعراق استمرت حتى عام ١٩٥٨ وهي ظاهرة الفلاح مالك الأرض[٦٥].

والملاحظة التي تأشر على القطاع الزراعي إبان تلك المدة هي تفوق سرعة زيادة الصادرات على زيادة الإنتاج خلال معظم المدة موضوع البحث، ويعود السبب في ذلك إلى ظهور وتوضيح نظام الطابو، الذي أدى إلى استحواذ أشراف المدن وشيوخ القبائل وبعض كبار موظفي الدولة على قسم كبير من المحاصيل الزراعية على شكل (ملاكية)، وهي حصة من المنتوج يتقاضاها الملاك، أو ريع عيني يدفعه المستأجر للملاك، ونظام الأرض هذا كان قد انبثق، في الأساس، من انهيار واضمحلال الحياة القبلية، وملكية الأرض المشاعة.

إلا أن واجب الأمانة يقتضي ذكر وجود ولاة مخلصون حاولوا النهوض بالقطاع الزراعي سواء من جانب الري أو في الزراعة، أمثال الوالي عبد الرحمن باشا (١٨٧٩)، والوالي سري باشا (١٨٩٩-١٨٩٠) والوالي نامق باشا الصغير[٦٦]. وكان ذلك تحت خلافة السلطان عبد الحميد الثاني رحمه الله. إلاّ أن السمة السائدة للاقتصاد العراقي ظلت متمثلة في الطابع الزراعي البدائي على الرغم من تحوله من اقتصاد كفاف إلى اقتصاد يلبي حاجة السوق.

٢/٢-الصناعة

رافق نهوض الاقتصاد الزراعي في ولاية بغداد نشوء بعض الصناعات اليدوية وكذلك الحرفية التي لبت متطلبات المزارع وكذلك الحاجات الأساسية للإنسان. وسبقت الإشارة أن أول مصنع يعمل بالقوة الميكانيكية أسس في بغداد كان في عام ١٨٦٠ في عهد الوالي رشيد باشا. وكذلك تبعه الوالي مدحت باشا من حيث إعادة الحياة للمصنع القديم وإنشاء مدرسة للصنايع. إلا أن تزايد حجم الاستيرادات وأد النهوض المرجو للصناعة في الولاية. فقد ساهمت عوامل عديدة في تردي أوضاع الصناعات الحرفية واضمحلالها في نهاية القرن التاسع عشر. فقد تدفقت المصنوعات الأجنبية خاصة بعد فتح قناة السويس ذات الجودة العالية ومنخفضة السعر، الأمر الذي لم تستطع الصناعات الحرفية المحلية مجاراته. كما أدى زيادة تصدير المواد الخام المتنوعة إلى أوروبا إلى ارتفاع أسعارها محليًا، مما جعل الاستفادة منها أمرًا مكلفًا على الحرفيين المحليين، الأمر الذي

اضطرهم إلى استعمال النفايات وفضلات الإنتاج كالصفارين الذين استخدموا الصفيح القديم الذي ينقل فيه النفط، فضلا عن قلة رؤوس الأموال المتوفرة لدى الحرفيين[٦٧]. أضف إلى ذلك انخفاض عدد العاملين لانخفاض أجورهم مقابل ساعات العمل الطويلة نسبيًا[٦٨].

وفور افتتاح قناة السويس وبفعل تأثيرات الاتصالات النهرية الجديدة، إزداد تدفق المنتجات

الصناعية البريطانية، وازدادت قيمة واردات العراق من السلع للمنتجات الصناعية البريطانية، لا سيما من السلع القطنية والصوفية البريطانية عبر ميناء البصرة من ٥١٠٠٠ جنية إسترليني للمدة ١٨٦٨-١٨٧٠ إلى ١١٢٨٠٠٠ جنيه في المدة ١٨٩٧-١٨٩٩، وذهب القسم الأكبر من أرباح هذه التجارة إلى مانتشتر في بريطانيا[٦٩]. وقد سعى السلطان محمود الثاني (١٨٠٩) إلى القيام بحملة للإصلاح، استهدفت تطوير الصناعة وإعادة بناء الجيش وتنظيم ضرائب الأرض والاستهلاك، رغم إدراكه لصعوبات غرس الأساليب الأوروبية في بيئة إقطاعية، لأنه لم يدرك ما هو أهم من ذلك بكثير، أي ذلك التأثير البعيد لسياساته على البيئة الاقتصادية – الاجتماعية القائمة. فنجح في جباية الأموال على حساب خراب الطاقة الإنتاجية لجزء هام من الاقتصاد القومي، فهو لم يبذل أي جهد حقيقي لبناء أساليب جديدة في الحياة والتفكير الممهد الطريق لتحولات جذرية في بنية اقتصادية واجتماعية شديدة التخلف[٧٠].

ومن نافلة القول، ذكر أن هناك بعض الولاة الذين سعوا لتطوير القطاع الصناعي في ولاية بغداد تمت الإشارة إليهم في المبحث الثالث. ومنذ النصف الثاني في القرن التاسع عشر فرضت الهيمنة الأوروبية دخول رأس المال الأجنبي إلى الولايات التابعة للإمبراطورية العثمانية، ورأس المال هذا هو الذي بدأ بتصنيع الشرق المسلم مستفيدًا من مزايا السوق العثمانية الموآتية.

٣/٢-التجارة

ذكرنا أن الطبيعة السائدة للتجارة في ولاية بغداد بحكم موقعها هي تجارة الترانزيت حتى بداية القرن التاسع عشر. الأمر الذي أسهم على إفقار بغداد وعلى النزع المنظم لثرواته رغم محاولة بعض التجار تكديس ثروتهم، خلال تلك المدة. وكان التعامل التقليدي والدائم والمتنامي مع الهند يشكل استنزافًا مستمرًا لفائض الأطراف ذات العلاقة ومنها ولاية بغداد. وهكذا فإن ما كان يمثل مصدر ثروة بالنسبة لبعض التجار كان يشكل بالوقت نفسه عنصر إفقار للعراق بأسره[٧١].

يلاحظ من الجداول (١، ٢، ٧) عجز الميزان التجاري لولاية بغداد (بحسب بيانات شارل عيساوي) عدا السنتين ١٨٧٤ و١٨٧٥. الأمر الذي يؤكد طبيعة تجارة الترانزيت السائدة في بغداد، وتنامي النزعة الاستهلاكية لدى أفراد الولاية. وفي الوقت الذي ساهمت في التجارة في تطوير الزراعة وانتقالها من الكفاف إلى إقتصاد السوق، أثرت بالسلب على الصناعة كما سيلاحظ لاحقًا.

لم يكن اهتمام دولة الخلافة بالتجارة في بغداد، إلا بقدر الرسوم الكمركية المستحصل عليها، والتي كانت تحول مباشرة إلى العاصمة، دون محاولة الاستفادة منها في بغداد. بل حتى التعديلات التي أجراها السلاطين على الرسوم الكمركية كانت في مصلحة الدول المصدرة للعراق على حساب التاجر المحلي. ففي عام ١٨٣٣ مثلاً كان التجار البريطانيون والتجار الأوربيون يدفعون ٥,٥% على بضائعهم المنقولة ضمن القوافل التجارية المارة في الأراضي العثمانية، بينما كان التجار المحليون يدفعون ٢٠% وبطرق مختلفة على البضاعة المنقولة ضمن القافلة نفسها[٧٢].

نمت التجارة الخارجية بفعل النمو طويل الأمد في التجارة والدخل العالميين. وبدلاً من التحول نحو تركز رأس المال التجاري، فإن هذا الرأسمال قد تعرض للتشتت، وكانت هذه التجارة تتحول تدريجيا إلى أيدي التجار الفرس واليهود بصورة رئيسة[٧٣]. ومنذ عام ١٨٧٨ كانت الشركات التجارية اليهودية في بغداد تهيمن بشكل كلي على تجارة الاستيراد في بريطانيا[٧٤]. وفي عام ١٩١٠ كان اليهود يحتكرون التجارة بالكامل[٧٥]. إن هذا التصاعد المتزايد لليهود تزامن مع تعاظم زيادة التجارة الخارجية لبريطانيا حتى أصبحت المصدر الرئيس إلى العراق[٧٦]. وما يجدر الإشارة إليه هو أن تركز رأس المال التجاري بيد اليهود كان يعني عدم استقرار هذا الرأسمال في العراق، وعدم الرغبة في استثماره محليًا، بل أن هذا الرأسمال كان سببًا في إنعاش دولة الكيان الصهيوني عند نشوئها فيما بعد.

إن إفقار العناصر التجارية العراقية والحد من تراكم رأس المال الخاص بها كان مرتبطًا بتزايد الهيمنة التجارية للإنكليز، ولم تكن هذه الهيمنة نتاجًا لانفتاح العراق على السوق العالمية في منتصف القرن التاسع عشر فقط، بل كانت جزء من سياسة (تفقير) منظمة بدأ التحضير لها منذ مدة طويلة وعلى أسس أرستها شركة الهند الشرقية منذ أن تحولت إلى قوة آسيوية في عام ١٦٩٠، وأصبح دور هذه الشركة ملحوظا في العراق عام١٧٧٥

عندما أصبح الإنكليز يحمون ويقودون السفن المسلحة التي يملكها والي بغداد[٧٧].

وينبغي التذكير بأن هناك حركة ايجابية حاولت الارتقاء بالتجارة من خلال فرمان السلطان عبد العزيز في ١٨٧٤ وكذلك نظام تأسيس الغرف التجارية في الولايات عام ١٨٨٠ الذي أرساه السلطان عبد الحميد الثاني[٧٨]. بل سعت الحكومة المركزية إلى فرض إجراءات حمائية رفعت من رسوم الاستيراد (معاهدة ١٩٠٧)، إلا أن المستوردات الأجنبية المصنعة بقيت في تزايد مستمر. كما ينبغي الإشارة إلى أن هناك بعض الولاة سعوا لتحسين تجارة ولاية بغداد كالوالي رديف باشا (١٨٧٣-١٨٧٥) وكذلك تحت خلافة السلطان عبد الحميد الثاني كالوالي تقي الدين باشا (١٨٧٩-١٨٨٦)، والوالي قدري باشا (١٨٧٨) والوالي عبد الرحمن باشا (١٨٧٩) وكذلك الوالي نامق باشا الصغير، وقد تم ذكر أفعالهم في المبحث الأول.

٤/٢-التغلغل الأجنبي

من الأهمية بمكان استعراض دور التغلغل الأجنبي في ولاية بغداد وأثره على التقدم الاقتصادي فيها. حيث يعد نظام الامتيازات الأجنبية واحدًا من أخطر حركات إصلاح الإمبراطورية العثمانية، حيث ترك هذا النظام آثارًا مدمرة ليست على بنية الاقتصادات التابعة للإمبراطورية فحسب، بل على فكرها التنموي. إذ سمحت عملية التخلف التي عانت منها الخلافة العثمانية، بتمتين عملية النخر طيلة القرن التاسع عشر، فإضافة إلى التجديدات التقنية في مجال المواصلات، كانت الفلسفات السياسية والاقتصادية الليبرالية تفتح الحدود العثمانية الهشة تحت شعار توسيع التبادل الاقتصادي الدولي، الأمر الذي سمح بفتح الطريق أمام نظام الامتيازات من جانب واحد تم من خلاله منح المنتج الغربي جميع مزايا حرية التجارة مقارنة بالمنتج الشرقي (الأضعف والأقل كفاءة والأجدر بالدعم)، كما أدى إلى محاكاة السوق المحلية لأنماط الاستهلاك التي لم يتمكن الاقتصاد الوطني من فرز أنماط أو أساليب إنتاجية موازية لها. هذه السيرورات وفرت دعما إضافيا للتغلغل الأجنبي، الذي بدأ يعبر عن نفسه بأساليب جديدة على صعيد المال والإنتاج والتجارة، ولم تكن طبيعة هذا التغلغل متناسقة أو متعاونة لأنها حطمت تمامًا التنظيم الاقتصادي والسياسي للمجتمع الزراعي التقليدي العثماني، دون أن تحل محله مؤسسات اجتماعية واقتصادية جديدة قادرة على المواجهة، وكانت الأقليات هي القوى الوحيدة المستفيدة من هذا التغلغل، في حين دفع رعايا الولايات العثمانية الأخرى ثمنًا باهظًا.[٧٩]

نشأت (الامتيازات الأجنبية) في بداية الأمر كنوع من أنواع الاتفاقات التجارية، ولعل أولها هو الامتياز الممنوح من السلطان سليمان القانوني لفرنسا عام ١٥٣٥ لسكان الثغور التجارية وكانت الدولة العثمانية في هذا الوقت في أوج قوتها وعظمتها. وقد أصابت دول أوروبا الأخرى (امتيازات) من طراز اتفاق فرنسا مع الدولة العثمانية مثل بريطانيا، وكانت حكومات الدول الأجنبية على علم بقيمة هذه (الامتيازات) وأهميتها، لذا فقد حرصت على تجديدها تباعًا كلما مضى خليفة وأتى آخر. حتى إذا دب الضعف في الدولة العثمانية وكان عام ١٧٤٠ مُنحت فرنسا امتيازًا أكثر سخاءً وعطاءً، حيث شمل ثلاثة جوانب: الأول خاص بالشؤون التجارية، والثاني يتعلق بحقوق الإقامة وحماية الفرنسيين وتوفير الحرية الشخصية لهم، والثالث -وهو الأخطر- يتعلق بالقضاء والسماح للفرنسيين وللأجانب بصفة عامة بعرض منازعاتهم مع بعضهم على قناصل فرنسا في الدولة العثمانية، وكان أخطر ما في هذا (الامتياز) أنه كان مثبتًا للحقوق الممنوحة للفرنسيين بشكل نهائي دون حاجة لتجديده[٨٠].

وقد اتخذت هذه الحكومات (الامتيازات) الممنوحة لها ذريعة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية الداخلية، وكان جديرًا بما غشي سلاطين الدولة العثمانية وولاتها من الضعف والغفلة التي شغلتهم عن توغل الأجانب أن يُغري ذلك ممثلي الدول صاحبة (الامتيازات) بالتوسع فيها، وبالضغط على العثمانيين لنيل ما لم يكن لينالوه بالحق، وليتبوءوا المناصب العزيزة في الدولة، وقد عمدوا في سبيل ذلك إلى تأويل الاتفاقات المكتوبة بطريقة فاسدة وبتعسف ظاهر[٨١].

ومع تزايد هذا الافتئات على سيادة العثمانيين وسلطانهم، فقد ضاقوا بالأمر ذرعًا وسعوا جاهدين للتخلص من (الامتيازات الأجنبية) فعرض ممثلو الدولة العثمانية في (مؤتمر باريس) المنعقد عام ١٨٥٦ على الدول الأجنبية إلغاء (الامتيازات)، بيد إن طلبهم قوبل بالرفض، لاسيما وأن العثمانيين لم يقدموا العربون الكاف والمناسب من وجهة نظر الأوربيين لإلغاء (الامتيازات). وإزاء هذا الرفض فقد قامت السلطات العثمانية بمحاولة تقنين الوضع الفوضوي السائد في الدولة، فحرصت على جمع ما تم سنه من إجراءات بشأن محاكمة الأجانب في لائحة عُرفت بـ (اللائحة السعيدية) أو (لائحة البوليس السعيدية) والتي صدرت في الخامس عشر من أغسطس عام ١٨٥٧. ولم

تبرح الدولة العثمانية بعد ذلك المدافعة عن حقوقها ومقاومة تيار التوغل والافتئات على سيادتها وسلطانها[٨٢]. نجم عن هذه الامتيازات زعزعة التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية في العراق والعمل على تعطيل تفككها التي بدأ منذ منتصف القرن التسع عشر. وهكذا رمت بريطانيا بثقلها إلى جانب القوى شبه الإقطاعية على تلك التشكيلة التي تجللت في عام١٩١٤.

خَاتِمَةٌ

يكتنف البحث بالتاريخ العثماني صعوبات شتى، إذ تتوفر الكثير من المصادر الأولية، الوثائق البريطانية والفرنسية والأمريكية والألمانية، إضافة إلى الأصل وهو أرشيف الوثائق العثمانية، أضف إلى ذلك الصحف والوقائع اليومية في ذلك التاريخ، الأمر الذي يتطلب البحث والتمحيص. وقدر تعلق الأمر ببحثنا هذا، وجدنا التذبذب الكبير في مسار النمو الاقتصادي لولاية بغداد ويرجع ذلك إلى عدة أسباب:

- لم تكن علاقة المركز بالأطراف على وثيرة واحدة، إذ طالما تتغير بتغير السلطان، إذ لم نلاحظ سياسة موحدة تجاه الولاية فكل سلطان وكل والي له قراراته الخاصة به.
- ضعف ثقة الجمهور بالسلطة الحاكمة.
- استحواذ الأقليات على رأس المال وارتباطهم بالاقتصاد الخارجي.
- نفاذ رأس المال الأجنبي واستحواذه على أهم فقرات اقتصاد الولاية.

نتائج الدراسة

من جهة أخرى توصل البحث إلى نتائج مهمة تتعلق بالجانب الاقتصادي، ويمكن تلخيصها بالآتي:

- ظلت الصفة الغالبة لاقتصاد الولاية هي طابع الاقتصاد الزراعي والرعي، وعلى الرغم من سياسات تمليك الأراضي، والسياسات التي اتبعها السلطان عبد الحميد الثاني، لم تحقق الزراعة إلاّ تطورًا محدودًا، تمثل في زيادة المساحات المزروعة، وزيادة مساهمتها في اقتصاد الولاية، مما حول الاقتصاد الزراعي للولاية من حالة الكفاف إلى اقتصاد السوق.
- مع انتشار بعض الصناعات الحرفية واليدوية التي وفرت فرصًا لتشغيل العديد من العاملين، لم تتمكن هذه الصناعة للانتقال إلى مرحلة أكثر تطورًا، بل لم تصمد هذه الصناعة البدائية أمام الواردات الأجنبية، وسرعان ما خفت نورها.
- اتسمت التجارة في ولاية بغداد بكونها تجارة الترانزيت، وكانت بأيدي الأقليات اليهودية والمسيحية، بدعم من الرأسمال الأجنبي.
- تغلغل رأس المال الأجنبي وسيطرته على ربوع التجارة وغيرها من الحلقات الاقتصادية للولاية.
- لم يتبلور رأسمال وطني للنهوض باقتصاد الولاية للأسباب المذكورة وغيرها.
- لم يكن التاريخ منصفًا في وصف حقيقة عمل الولاة، فلمّع صور البعض، وظلم آخرين.

التوصيات

ولكون هذا الموضوع يكتسب أهمية متشعبة، اقترح أن توجه البحوث مستقبلاً إلى بحث دور تغلغل رأس المال الأجنبي في اقتصاد ولاية بغداد، وتوجيه طلبة الدراسات العُليا للكتابة في التحليل الاقتصادي للخلافة العثمانية، لا سيما فيما يخص ولاية بغداد.

الملاحق

ملحق رقم (١) الميزانيات في السالنامات لسنوات مختلفة

تعتذر هيئة التحرير عن نشر الملحق نظرًا لأن عدد صفحاته ٤٤ صفحة وهو ما يتعارض مع سياسة النشر الرقمي والحجم القياسي لتداول أعداد الدورية عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ويمكن للباحثين المتخصصين الاطلاع على الملحق بالتواصل على البريد الإلكتروني للدورية وسوف تقوم هيئة التحرير بإرسال الملحق لكل مَنْ يطلبه تحقيقًا للاستفادة من الدراسة الحالية.

الاحالات المرجعية:

(١) حسن، محمد سلمان، **التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤-١٩٥٨**، منشورات المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، ج١، ص ١٧٠-١٧٢.

(٢) دستور، جلد٣، ص ص٧٤٣-٧٤٤، نقلا عن المصدر السابق، ص ١٢١

(3) Stanford J. Shaw , History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Cambridge University press,1987, Vol.2 p.230

(٤) النجار، جميل موسى، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩١، ص٤٠٥

(٥) شكري، ياسين شهاب، **ولاية بغداد: ١٨٧٢-١٩٠٩م، دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية**، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة الموصل ١٩٩٤، ص ١٢٠

(6) Charles Issawi (1988), The Fertile Crescent 1800-1914, A DOUCMENTY ECONOMIC HISTORY, Oxford University Press,p.350

(٧) حسن، محمد سلمان، مصدر سابق ج١، ص ١٧٠-١٧٢.

(٨) أوراق يلدز، رقم البحث ٣٩٣٠، رقم القسم ١٤، رقم الأوراق ٢٠٥، رقم الظرف ١٢٦، رقم الكارتون ٧، تاريخ الوثيقة (٢٤ شوال ١٢٩٧هـ/٧ أيلول ١٢٩٦ رومية)، الأرشيف العثماني بإستانبول، نقلاً عن شكري، ياسين شهاب، ولاية بغداد: ١٨٧٢-١٩٠٩م، مصدر سابق، ص ١٢٣

(٩) **سالنامة بغداد** ١٣١٨هـ ص ٥٥٧-٥٥٨.

(10) Charles Issawi (1988), The Fertile Crescent 1800-1914, p.353

(١١) أباظة، فاروق عثمان، **مستقبل الجانب الشرقي من الدولة العثمانية في نظر حكومة الهند البريطانية**، القاهرة، ١٩٨٦، ص٩٣.

(١٢) الشريف، نضر علي أمين، **إدارة الوالي ناظم باشا لولاية بغداد ١٩١٠-١٩١١**، مجلة كلية الآداب-جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٩ العدد (٩٠)، ص ١٤٣-١٤٤.

(١٣) حسن، محمد سلمان، مصدر سابق، ج١ن، ص١٧٧-١٧٨.

(١٤) المصدر نفسه، ج١، ص١٧٣.

(15) Charles Issawi (1988), The Fertile Crescent 1800-1914, p.380

(١٦) التقرير كتب بعد تولي الانقلابين وعزل السلطان عبد الحميد الثاني (الباحث)

(١٧) نقلاً عن: حسن، محمد سلمان، مصدر سابق، ج١، ص ٢٨٢-٢٨٣

(18) Charles Issawi (1988), The Fertile Crescent 1800-1914, p.380

(١٩) حسن، محمد سلمان، مصدر سابق، ج١، ص٢٨٦-٢٨٧.

(٢٠) حسن، محمد سلمان، مصدر سابق، ج١، ص٣٠٣.

(٢١) شكري، ياسين شهاب، مصدر سابق، ص ١٣١.

(٢٢) نقلاً عن: الوردي، علي، **لمحات اجتماعية في تاريخ العراق الحديث**، دار الراشد، بيروت، لبنان، ج٣، ص٢٤٤؛ ص ١٣٤

(23) Charles Issawi (1988), The Fertile Crescent 1800-1914, p.381

(٢٤) الخميسي، عضيد جواد، **بغداد: من آخر والي مملوك إلى آخر والي عثماني**، الحوار المتمدن /http://www.ahewar.org؛ 6 // 30 ٢٠١٤

(٢٥) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٣٤

(٢٦) شكري، ياسين شهاب، مصدر سابق، ص ٦١

(٢٧) النجار، جميل موسى، مصدر سابق، ص ٤٣٧

(٢٨) شكري، ياسين شهاب، مصدر سابق، ص ٩٠، ص٩٢

(٢٩) شكري، ياسين شهاب، مصدر سابق، ص ٩١

(٣٠) النجار، جميل موسى، مصدر سابق، ص ٤٣٩

(٣١) المصدر نفسه، ص ٤٤١

(٣٢) **لغة العرب**، ج٨، س١، صفر ١٣٣٠هـ-شباط ١٩١٢، ص٣٢٠، ج٨، س٢، ربيع الأول١٣٣١هـ- شباط ١٩١٣، ص ٣٥٨

(٣٣) حسن، محمد سلمان، مصدر سابق، ج١، ص٩٢

(34) Charles Issawi (1988), The Fertile Crescent 1800-1914, p.189

(٣٥) قزلجي، فؤاد، (ترجمة وتحرير)، **العراق في الوثائق البريطانية ١٩٠٥-١٩٣٠**، دار المأمون، ص٤٤٣.

(٣٦) تاريخلي إدارة ولايات قانونيك، إستانبول (١٣٣٠هـ)، ص ٢٢ وما بعدها، نقلا عن شكري، ياسين شهاب، مصدر سابق، ص ١٣٦

(٣٧) **سالنامة بغداد** ١٣١٨هـ، ص٣٩٤.

(٣٨) شكري، ياسين شهاب، مصدر سابق، ص١٣٨

(٣٩) العلام، مهند عبد الله يوسف، **سياسة السلطان عبد الحميد خان الثاني النفطية في ولايتي الموصل وبغداد**، ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي لجيوستراتيجية السلطان عبد الحميد الثاني وميراثه، جامعة أنقره للعلوم الاجتماعية، ٤-٥ اكتوبر ٢٠١٨، نشر في ٢٠١٩، ص ص٢٧٥-٣١٨

(٤٠) المصدر نفسه

(٤١) المصدر نفسه

(٤٢) المصدر نفسه

(٤٣) بصري، مير، **أعلام اليهود في العراق الحديث**، ط١، لندن، دار الوراق للنشر المحدودة، ٢٠٠٦، ص٣٥

(٤٤) أحمد عبد القادر القيسي، **الدور الاقتصادي لليهود في العراق ١٩٢٠-١٩٥٢**، بغداد، منشورات دار الشؤون الثقافية،١٩٨٨، ص٣٢

(٤٥) شكري، ياسين شهاب، مصدر سابق، ص ١٨٥

(٤٦) حسن، محمد سلمان، مصدر سابق، ج١، ص٩٥

(٤٧) حسن، محمد سلمان، مصدر سابق، ج١، ص٩٥

(٤٨) شكري، ياسين شهاب، ص ١٨٨

(٤٩) محمد عبد الوهاب العزاوي، **نحو جهاز مصرفي اشتراكي في العراق**، بغداد، دار الحرية للطباعة، ١٩٧٨، ص٧٢؛ Charles Issawi (1988), The Fertile Crescent 1800-1914, p. 600

(٥٠) العزي، فليح حسن خلف، **الائتمان المصرفي ودوره في الاقتصاد العراقي**، بغداد، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٦، ص ٦١.

(51)Charles Issawi (1988), The Fertile Crescent 1800-1914, p. 469

(٥٢) النجار، جميل موسى، ص ٣٥٤

(٥٣) سالنمات ولاية بغداد الصادرة خلال السنوات ١٨٩٣-١٩٠٥.

(٥٤) فارس، سليم، **كنز الرغائب في منتخبات الجوائب**، ط١، إستانبول، ١٢٩٤هـ، ج٥، ص ص٢٢٢-٢٢٤، نقلاً عن شكري، ياسين شهاب، مصدر سابق، ص ١٨٠

(٥٥) **سالنامة بغداد** ١٢٩٢هـ، ص ١٢٦، وسالنامة بغداد ١٢٩٤هـ، ص١٢٤، بعد تحويلها إلى قروش، نقلاً عن المصدر السابق نفسه، ص ١٨٠-١٨١.

(٥٦) عمل الباحث بالاعتماد على السالنامات للسنوات المختلفة.

(٥٧) شكري، ياسين شهاب، مصدر سابق، ص ١٨٢ (بتصرف)

(٥٨) **ملفات وزارة الداخلية العثمانية**، نقلاً عن نضر علي أمين الشريف، مصدر سابق، ص١٣٨

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(60) CC Baghdad, vol. 10; FO 195L237; A and P 1870, vol. 64; A and P 1872, vol.57; CC Baghdad vol. from: Charles Issawi (1988), The Fertile Crescent 1800-1914, p.173-174

(٦١) أداموف، **ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها**، ترجمة صالح التكريتي، ج١، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٢، ج٢، ص١٩٠؛ سالم، عماد عبد اللطيف، **الدولة والقطاع الخاص في العراق، الأدوار – الوظائف-السياسات ١٩٢١-١٩٩٠**، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١ ص٤٤.

(٦٢) سالم، عماد عبد اللطيف، مصدر سابق، ص٤٥.

(٦٣) أمين، جلال أحمد، **المشرق العربي والغرب، بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية** (مركز دراسات الوحدة العربية) بيروت، ط١، ١٩٧٩، ص ص٢٤-٢٧.

(٦٤) العبوسي، محمد جواد، مصدر سابق، **مشكلات التقدم الاقتصادي في العراق، القطاع الزراعي**، معهد الدراسات العربية، القاهرة،١٩٥٨، ص١٧١.

(٦٥) سالم، عماد عبد اللطيف، مصدر سابق، ص ٥٥.

(٦٦) راجع المبحث الأول من البحث.

(٦٧) كوتلوف، **ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق**، ترجمة عبد الواحد كرم، ط٢، بيروت، ١٩٧٥، ص٨٢؛ ص٨٨.

(٦٨) شكري، ياسين شهاب، مصدر سابق، ص ١٣٢.

(٦٩) حنا، بطاطو، العراق: **الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ط٢، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص٢٧٦.

(٧٠) سالم، عماد عبد اللطيف، مصدر سابق، ص٤٧.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٧٢) صالح، زكي، **بريطانيا والعراق حتى عام ١٩٤١، دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري**، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٨، ص ٣٤.

(٧٣) كاثلين لانكلي، **تصنيع العراق**، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب العاني، مكتبة دار المتنبي، بغداد، ١٩٦٣، ص٢٦٤.

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) سالم، عماد عبد اللطيف، مصدر سابق، ص٧٩.

(٧٦) راجع المبحث الأول من البحث.

(٧٧) حسن، محمد سلمان، مصدر سابق، ج١، ص١٨١

(٧٨) راجع المبحث الأول من البحث.

(٧٩) سالم، عماد عبد اللطيف، مصدر سابق، ص ٤٨.

(٨٠) زين العابدين، محمد وفيق، **الامتيازات الأجنبية وأثرها في الإنحراف عن شرع الله**، شبكة الألوكة

https://www.alukah.net/sharia/0/53617/#ixzz67d37dveq

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) حرب، محمد (تقديم وترجمة)، **مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني**، ط٣، دار القلم، دمشق، ١٩٩١، ص٧٠.